

الغرفة العربية الالمانية للصناعة والتجارة:

برنامج عمل مؤسسة الصناعة لقيادة التنمية الشاملة

واكد دنادر رياض رئيس اللجنة ومستشار لجنة الصناعة بمجلس الشعب ان الحكومة اعدت مجموعة قوانين لتنقية البنية التشريعية وتشييط الاوضاع الاقتصادية.. منها قوانين الشيك والمناطق الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة ومكافحة غسيل الاموال والتمويل العقاري وتعديلات قانون الجمارك.. ومشروعات قوانين البنوك والعمل الموحد وتنظيم المنافسة وضع الاحتكار الضار والغش التجارى والضرائب.

اكدت لجنة الصناعة بالغرفة الالمانية العربية للصناعة والتجارة انه لا بديل امام الصناعة المصرية سوى التغلب على التحديات التي تواجهها فالصناعة قاطرة التنمية الشاملة واعادة ترتيب البيت المصرى من الداخل يرتبط بقدرة الصناعة على التغيير وتطوير نفسها معتمدة على آليات رفع الانتاجية والاخذ باسلوب الجودة المستقبلية والتكنولوجيا التي تحافظ على البيئة ضمن خطة استراتيجية تمثل برنامج عملى لمؤسسة الصناعة.